عمال مصر عام ١٩٥٥م
«فى ضوء الوثائق الأمريكية»

د. مجدى السيد حشيش
كلية الآداب جامعة المنصورة

أبدت الولايات المتحدة اهتماما ملحوظا بمصر بعد الحرب العالمية الثانية لأسباب متعددة، ولما كان التصدى لانتشار الأفكار الشيوعية أحد أهم أولوياتها فى هذه المرحلة، فقد أولت اهتماما خاصا بالأوضاع الاجتماعية وبخاصة فيما يتعلق بالفئات الأكثر عرضة للخطر الشيوعى وفى مقدمتها العمال، وهى السياسة التى لم تتغير فى السنوات الأولى للثورة فى ظل العلاقات الودية مع النظام الجديد.

وتعود أهمية هذا الموضوع إلى كونه محاولة لإلقاء الضوء على هذه الفئة الهامة فى المجتمع المصرى، فى ظل الأوضاع الجديدة التى شهدتها مصر والتى جعلتها فى مقدمة المشهد السياسى على خلفية الدور الذى لعبته فى أزمة مارس١٩٥٤م، وذلك من خلال رؤية السفارة الأمريكية بالقاهرة وتحليلها لتلك التطورات وما يمكن أن تسفر عنه مستقبلا على صعيد أوضاع العمال ونظام الحكم.

أما عن اختيار عام ١٩٥٥م فترة زمنية للبحث فيرجع إلى أن ذلك العام شهد:

- تصاعد نشاط الحركة العمالية على الساحة السياسية ومطالبتها بإزالة ما لحق بأعضائها من غُبْن فى المراحل السابقة وتحقيق طموحاتهم وأهدافهم الفئوية.
- صدور عدد من التشريعات والقوانين التى لبت بعض مطالب العمال.
- تعديل اسم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومهام، اعترافا بتزايد أهمية العمل والعمال.
- توتر العلاقة مع نظام الحكم نتيجة للتراجع عن تحقيق مطالب العمال التى وعْدوا بها.
- تزايد النشاط الدولى للحركة العمالية وظهور الاتحاد العام للعمال العرب.

وأما عن أهداف هذه الدراسة فتشمل:

- بيان تطور أوضاع العمال فى ظل مشروعات الضمان الاجتماعى قبل وأثناء عام ١٩٥٥م.
- الوقوف على الدخل الخاص بالعمال ومستوى معيشتهم، وذلك على اختلاف فئاتهم وتوزيعهم الجغرافى.
- الكشف عن التشكيلات النقابية للعمال ومساعى تنظيمها وتطويرها لتحقيق أهدافهم.
- إيضاح علاقة الحركة العمالية بنظام الحكم الجديد «محاولات الاستفادة والاحتواء».
- إبراز مواقف العمال تجاه الأحداث الداخلية وتداعياتها الخارجية.
- أثر توتر العلاقة بين الولايات المتحدة وحكومة الثورة على اهتمام الأولى بقضايا العمال هذا إلى جانب بعض المحاور الأخرى التى ستظهر بوضوح من خلال البحث.

التعريف بمجموعة الوثائق:

هى وثائق وزارة الخارجية الأمريكية الخاصة بالشؤون الداخلية لمصر فى الفترة من ١٩٥٥م إلى ١٩٥٩م.

The US Department of State. Confidential. Central Files. Egypt 1955 – 1959. internal affairs.

دلالات الفترة الزمنية لهذه المجموعة الوثائقية:

بتتبع تقارير السفارة الأمريكية فى مصر قبل الثورة وبعد وبخاصة فيما يتعلق بالعمال، يلاحظ تصاعد الاهتمام بهذه الفئة فى فترات معينة ومنها عام ١٩٥٥م؛ وذلك نتيجة لتطورات الأوضاع الداخلية والخارجية المؤثرة فى نشاطها وأوضاعها من منطلقات عدة فى مقدمتها:

- اهتمام الولايات المتحدة بمسألة العدالة الاجتماعية وتبنيها لمشروعات تعاون عديدة مع مصر فى هذا المجال، بهدف الارتقاء بأوضاع الطبقة العاملة والفئات المهمشة خشية وقوعها فريسة للتأثير الشيوعى.
- مدى تصاعد دور الحركة الشيوعية وتنامى تأثيرها فى العمال.
- الظهور القوى للعمال على خلفية أحداث مارس ١٩٥٤م، وما تلا ذلك من تصاعد دورهم وطرح طموحاتهم على نطاق واسع.

- تشـديد قبضة الدولة على الحركة العمالية ومحاولة توظيفها لتحقيق مشـروعات الثورة داخليا وخارجيا وبخاصة بعد مؤتمر باندونج إبريل ١٩٥٥م.
- توتـر العلاقة بين حكومة الثورة والولايات المتحدة، وعودة السـفارة للتركيز على بعض الفئـات التى يمكن أن تلعب دورا مؤثرا فى المسـتقبل، ووضـع يدها على نقاط الخلل والقصور فى منظومة الدولة لتكون أكثر قدرة على التعامل معها مستقبلا.

مفهوم العمال فى الوثائق:

يتسع مفهوم السفارة الأمريكية بالقاهرة للعمال فيما قدمته من تقارير. ليشمل العمال فى مجالات الصناعة والزراعة مع الإشارة أحيانا إلى الموظفين الحكوميين.

شهدت مصر فى أعقاب الحرب العالمية الثانية حالة من عدم الاستقرار شملت مختلف النواحـى، وقد تركزت الأنظار فى البداية على إيجاد حـل للقضية الوطنية مع إبداء قدر أقـل من الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعيـة. وذلك فى وقت تحركت فيه العديد مـن الفئات الاجتماعيـة لإزاحة ما لحق بها من غُبن وتحقيـق طموحاتها فى ظل تصاعد الدعوات الإصلاحية المطالبة بالاهتمام بالقضايا الداخلية، على اعتبار أن التماسك والنضج الداخلى هو الأساس فى التحرك خارجيا لتحقيق الآمال الوطنية. وذلك على خلفية الفشل فى عرض القضية المصرية على مجلس الأمن[1].

تطور مشاريع الضمان الاجتماعى:

تمثلت البداية الحقيقية لمشاريع الضمان الاجتماعى فى القانون الذى تبناه دكتور راضى يوسف ١٩٤٧م – وزير الشؤون الاجتماعية فى وزارة النقراشى – وأبدى فيه اهتماما خاصا بالمشكلات الاجتماعية للعاملين فى مجال الصناعة متضمنا محورين أساسيين هما:

- توفير معاشـات ومصاريف أمومة وخدمات طبية ومنح مالية قصيرة الأجل لكبار السـن والمرضى والعجزة.
- تغطيـة أصحـاب العمـل والعمال فى مجـالات الصناعة وموظفى الخدمـة المدنية ممن لا تغطيهـم قوانين المعاشـات المطبقة، وذلك فى مقابل اشـتراكات أسـبوعية قدرت بـ ٣، ٤، ٦ قـروش «بإجمـالى ١٣ قـرش» يدفعها على التوالى كل مـن العمال والحكومة وأصحاب العمل، على أن تقدر قيمة المعاشـات وفقا لمدة اشتراكاتهم. إلا أن عدم نجاح

دكتور راضى فى إقناع مجلس الوزراء بتبنى هذا المشروع حال دون الاستمرار فى عرضه، لتتأجل فكرة الضمان لمرحلة لاحقة.

وفى عام ١٩٥٠م خطى د. أحمد حسين[٢] - وزير الشؤون الاجتماعية فى وزارة الوفد - خطوة جديدة صوب تطبيق الضمان الاجتماعى فى مصر، بنجاحه فى تمرير مشروع قانون يركز بصفة خاصة على العمال الزراعيين على اعتبار أن العمال الصناعيين يتمتعون بحماية قانونية، وإقرار البرلمان له ليصبح أول قانون للضمان الاجتماعى فى مصر.

وبشكل عام فقد كانت طموحات القانون والقائمين عليه سببا فى عدم نجاح تطبيقه بالقدر الكافى؛ حيث لم يتحمل العمال أو أصحاب العمل لأية اشتراكات بل تكفلت بها الحكومة، الأمر الذى دفع بعض الأطراف داخل الحكومة وحزب الوفد إلى معارضته بسبب تكاليفه التى قدرت بحوالى ٦ ملايين جنيه سنويا، وأدى إلى خفض ميزانيته بشدة عام ١٩٥٢م نتيجة للوضع السيء لخزانة الدولة بشكل أثر سلبا على كفاءة تنفيذ المشروع.

كما شهدت ميزانية المشروع تخفيضات متتالية فى أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢م، حيث انخفض معدل الإنفاق إلى مليون وثمانمائة ألف جنيه ثم مليون جنيه فقط وهو ما يعادل تقريبا ثلث ما يجب إنفاقه على الإدارة، وعلى الرغم من ذلك تم الإبقاء على المكتب الرئيسى للمشروع بالقاهرة ومكاتب الأقاليم على أمل توفير النفقات المطلوبة لتنفيذ البرنامج. ومع استمرار المستفيدين من المشروع فى الحصول على معاشاتهم المقررة ورفض ضم مستفيدين جدد منذ عام ١٩٥٢م؛ شهدت الميزانية تخفيضات أخرى نتيجة لوفاة عدد من المستحقين على مدار السنوات الثلاث التالية ليصل المبلغ فى عام ١٩٥٤م إلى أقل من ٢٥٠ ألف جنيه مصرى فقط[٣].

وفى عام ١٩٥٤م قدمت حكومة الثورة أكبر مشروع للضمان الاجتماعى[٤] «عرف بقانون التأمينات والادخار» ليحل محل القانون السابق ويكون مرادفا لقانون الضمان الخاص بالموظفين المدنيين الصادر عام ١٩٥٢م. وقد حاولت الحكومة التغلب على سلبيات المشاريع السابقة فأكدت على ضرورة استثناء القانون فى مرحلته الأولى عمال الحكومة والبلديات وعمال الزراعة والعمال العاديين أو الموسميين وموظفى الشركات التى تُعين أقل من ٥٠ شخصا، كما لم تُلزم نفسها بتحمل نسبة من الاشتراكات بل ألزمت أصحاب العمل والعمال المساهمة بنسبة خمسة فى المائة من رواتبهم لتمويل الإعانات، وأن يساهم

أصحاب العمل بنسبة ٢٪ أخرى لتمويل التأمينات، على أن يتم استثمار رصيد الاشتراكات بما لا يقل عن ٢٪ سنويا لسداد الالتزامات تجاه المستفيدين من القانون.

وقد حدد القانون ثلاثة شروط يجب توافرها فيمن يستفيدون منه وهى:

- أن يكون مُعينا فى وظيفة دائمة أو بصفة مؤقتة لشغل وظيفة دائمة شاغرة.
- الحصول على شهادات علمية للتعيين فى المنصب.
- الحصول على شهادات علمية تثبت القدرة على أداء مهام العمل.

والملاحظ أن المناقشات التى دارت حول المشروع السابق ومسوداته الأولية كانت تحظى بمتابعة دقيقة من جانب الملحق العمالى البريطانى فى القاهرة. الذى أمد بدوره المسؤول الإعلامى الأمريكى فى يوليو ١٩٥٥م بمعلومات دقيقة حول المكاسب التى سيحصل عليها المستفيدين وبخاصة فيما يتعلق بالإعانات والتأمينات الإجبارية. والاعتراضات المثارة ضد المشروع والتى قدمت لوزير الشؤون الاجتماعية من جانب اتحاد المؤمنين - ممثلا لشركات التأمين المصرية والبريطانية والدولية العاملة فى مصر -؛ نتيجة للأضرار التى ستلحق بأعضائه جراء تطبيق القانون، وأرفق بها البيانات المالية الخاصة بالاحتياطى والاستثمارات قياسا إلى الدخل الإجمالى على نشاطها فى مصر لتوضيح مدى تأثرها منه.

وفى تعليقه على تطورات عرض مسودة القانون أشار السفير الأمريكى إلى أنه تمت الموافقة عليها بالفعل من قِبَل المجلس الأعلى للعمل على أن تدخل عليها بعض التعديلات ذات الطابع الفنى قبل إعادتها إلى الإدارة العامة للعمل التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية للتعليق، ثم تُقدم فى صورة قانون إلى مجلس الوزراء للحصول على الموافقة النهائية عليه. كما توقع بأن تُشرف على تطبيق القانون لجنة مستقلة تضم «١٥ عضوا» ممثلين للإدارة والعمل والحكومة تحت رئاسة وزير الشؤون الاجتماعية.

والحقيقة أن السفير لم يكتف فى تقريره بالتعليقات المرحلية حول تطورات عرض مسودة القانون وتعديلاتها، بل إنها بتعليق يحمل صفة السرية أشار فيه إلى بعض النقاط المحددة وهى:

- إن مسؤولى وزارة الشؤون الاجتماعية بمن فيهم رئيس اللجنة - محمد بدران - المختارة لوضع مشروع القانون؛ غير مقتنعين بما وضعوه حيث أكد بدران لمسؤولى السفارة أن خبراتهم العملية على مدار عامين فيما يتعلق بقانون الضمان للخدمة المدنية أثبتت وجود عيوب فى القانون المقترح منها:

أن إجمالى المبلغ المدفوع عند انتهاء الخدمة يضع مبالغ ضخمة من المال بشكل مفاجئ فى أيدى أناس غير معتادين على التصرف فى مثلها، وأن هناك تخوفا من تضرر أغلب العاملين جراء خصم قيمة اشتراك تتعدى ١٢٥ جنيها مصريا طيلة مدة الخدمة وأن هناك احتمالا كبيرا لخداعهم.

– أن قانون الضمان لم يحظ بقبول واسع من قبل العمال المدنيين الأعلى تعليما وثقافة، ولم يُثبت فاعلية أكثر فى الإدارة عن خطط التقاعد أو يقدم حماية لصالحهم الشخصية، وبناء عليه لماذا يصدُر قانون مماثل يضم الكثير من العمال الصناعيين والتجاريين؟

– ما سبب بقاء مسودة القانون المقترح لفترة طويلة «منذ فبراير ١٩٥٥م» فى لجنة وزارة الشؤون الاجتماعية ؟

ويجيب التقرير بالإشارة إلى وجود نظريتين حول هذا السبب:

الأولى:

تشير إلى إدراك مسؤولى الإدارة المدنية إلى أن توسيع قانون الضمان الاجتماعى سيضر بطموحاتهم فى عودة خطة الضمان الاجتماعى للخدمة الاجتماعية إلى أساس تمويل المعاش، ولهذا تغيب أعضاء اللجنة عمدا عن الاجتماعات، وطالبوا بتأجيل كل الجلسات المنعقدة وتشاحنوا كثيرا حول تفاصيل غير هامة.

الثانية:

يعتقد أصحابها بأن الحكومة وبتشجيع من هيئة التحرير حاولت انتزاع دعم سياسى شعبى حقيقى من نقابات العمال كثمن للموافقة على القانون المقترح، وأن عددا من زعماء نقابة العمال أبلغوا المسؤول الإعلامى الأمريكى بأنهم يفضلون قانون للضمان الاجتماعى بمعاش منتظم، ولكنهم يعتقدون أن شكل القانون أقل أهمية فى الوقت الحاضر من الحاجة إلى حماية ضمان اجتماعىّ ما ؛ إلا إذا أراد القادة العماليون وتمكنوا من الحصول على قانون إضافى دون إدانة أنفسهم سياسيا للحكومة[٥].

الدخل وتكاليف المعيشة:

أولا: الدخل:

لم يشهد عام ١٩٥٥م تغييرات هامة فى الأجور وساعات العمل إلا أن العمال ذوى الكفاءة والمهارات المطلوبة حصلوا على رواتب استثنائية نتيجة لقلة أعدادهم، وفى المقابل

أدى النقص الشـديد فى الوظائف المتاحة وبخاصة فى الريف إلى قبول العمال بأجور تقل كثيرا عن الحد الأدنى الذى وضعته القرارات الحكومية الصادرة فى الأيام الأولى للثورة.

وبشـكل عام تُفرق التقارير فى تناولها لمسـتويات الدخل وسـاعات العمل بين العمال الصناعيين والزراعيين على النحو التالى:

العمال الصناعيين:

اختلفت أجور هؤلاء خلال عام ١٩٥٥م وفقا للمناطق وأصحاب العمل وإن ظلت منخفضة فى مجملها قياسـا للمعايير الغربية، مع ملاحظة أن المؤسسات الأجنبية وبخاصة شركات البترول وشـركة قناة السـويس عادة ما تدفع أجور أعلى وتوفر وظائف أكثر من الشركات الأخرى[٦]. وقد أردف تقرير الملحق العمالى هذا العرض بجدول يوضح أمثلة لمستوى الأجور فى مجال الصناعة قياسا إلى ساعات العمل:

متوسط الدخل الأساسى «بالجنيه المصرى» مقابل ٤٨: ٥٤ ساعة عمل أسبوعيا

المهنة	الحد الأدنى للراتب	الحد الأقصى للراتب
محاسب الجرد	٢١	٢٩
معالج طبيعى مسجل	٢٤	٢٩
رسام هندسى	١٩	٢٩
آلة كاتبة أنثى	١٣	٢٠
إطفائى "فرقة الإطفاء"	١٠	١٦
عامل لحام، ميكانيكى	١١	١٥
ساعى، رسام، نجار	٦	١٠
عامل	٤	٦

والملاحظ أنه إلى جانب الرواتب الأساسـية فى الجدول السـابق كان العمال يحصلون على زيادات أخرى بنسـب من الراتب تمثل ١٤٪ تكلفة معيشـة يختلف مقدارها حسب عـدد الأفـراد الذين يكفلهم كل عامل، ٢٥٪ يتحملها أصحـاب العمل فى صورة خدمات رعاية طبية وإعانات غذاء ونقل وغيرها.... وهنا يشـير الملحق العمالى إلى شكوى أصحاب

العمل من هذه الخدمات التي يروها زيادات خفية فى الرواتب تتناقض مع وعود الحكومة بالحفاظ على ثبات الأجور والأسعار. وفى المقابل تحدث قادة اتحاد العمال عن قدرتهم على زيادة الأجور وبخاصة فى المصانع التى يتمتعون فيها بتمثيل قوى. حيث لا تعوقهم المعارضة الشديدة من جانب الحكومة لسياسة الإضرابات.

أما فيما يتعلق بساعات العمل فأشار التقرير إلى عدم وجود قوانين لتحديدها. حيث يسود العمل لمدة تسع ساعات يوميا على مدار ٦ أيام أسبوعيا فى أغلب الصناعات، وذلك على الرغم من تزايد الصناعات التى خفضتها إلى ٨ ساعات فقط.

العمال الزراعيين:

شكل هؤلاء النسبة الأكبر من الزيادة السنوية فى قوة العمل بمقدار ٧٥٪ نتيجة للتزايد الكبير فى تعداد سكان الريف، وهم يعملون فى ظروف معيشية سيئة لساعات طويلة وبخاصة فى مواسم الزراعة والحصاد حيث تمتد من الفجر إلى المساء بمتوسط أيام عمل من ١٢٠ إلى ١٥٠ سنويا. وذلك وفقا للعديد من تقديرات الحكومة المصرية ومؤسسات البحث الخاصة.

أما عن أجورهم فقد كانت نقدية أو عينية وتختلف حسب منطقة العمل بمتوسط ١٠ إلى ١٢ قرشا يوميا للعامل «٢٩ إلى ٤٤ جنيه سنويا»، ولهذا أقدم أغلبهم على زيادة دخولهم بزراعة مساحات صغيرة إضافة إلى العمل المؤقت فى المدينة وبخاصة فى صيانة ورصف الطرق وغيرها[٧].

وفى هذا الشأن يشير أنور سلامة[٨] إلى أن جهود حكومة الثورة لرفع الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين، يمكن أن تحدث ثورة فى الارتقاء بأوضاعهم وهو الأمر الذى تجاهلته الحكومات من قبل. كما ستوقف حركة الانتقال الضخمة والخطيرة لهم إلى المدن وانضمامهم إلى صفوف البطالة نتيجة افتقارهم إلى الخبرات والمهارات المطلوبة. وبخاصة أن هناك إجماعا بين قادة العمال على أنهم يمثلون تهديدا كبيرا لنقابات العمال لقبولهم برواتب متدنية وإمكانية استخدامهم من جانب السلطة لإفشال إضرابات العمال[٩].

ثانيا: تكاليف المعيشة:

يشير الملحق العمالى فى البداية إلى الثقة المتزايدة فى البيانات الإحصائية المصرية التى أخذ عنها مقارنة بما كانت عليه فى الماضى. وذلك على الرغم من عدم تطابقها فى الغالب

لافتقادها إلى السمة الأكاديمية الكاملة. وبناء عليه نراه يقدم الجدول الإحصائى التالى الذى يعتقد كثيرا فى صحته ويتضمن:

تقديرات الدخل القومى والفردى إلى نسبة السكان للأعوام ١٩٥٠م إلى ١٩٥٥م

العام	الدخل القومى "بالمليون جنيه"	دخل الفرد السنوى "بالمليون جنيه"	تعداد السكان "بالمليون"
١٩٥٠	٨٢٠	٣٩.٢	٢٠.٩
١٩٥٣	٨٥٦.٤	٣٨.٧	٢٢.٤
١٩٥٤	٨٩٩.٥	٣٩.٣	٢٢.٩
١٩٥٥	٩٤٩	٤٣.٨	٢٣.٥

وفى تحليله لقضية تكاليف المعيشة بعد مناقشات موسعة مع الاقتصاديين المصريين أكد المسؤول الإعلامى الأمريكى أن انخفاض القوة الشرائية للعمال هو أحد أهم أسباب المشكلة. ولهذا تحاول الحكومة المصرية السماح بحدوث ارتفاع بطىء للأجور لتجنب تضخمها مع محاولة الحفاظ على الأسعار والسيطرة عليها.

وعند مقارنة تكاليف المعيشة ودلالات سعر الجملة لعامى ١٩٥٤م و ١٩٥٥م، يتضح حدوث انخفاض بطىء فى الأسعار خلال الشهور الأربعة الأولى ثم تطابق خلال شهر مايو فارتفاع بداية من يونيو وحتى نهاية ١٩٥٥م مقارنة بالفترة ذاتها لعام ١٩٥٤م. والملاحظ أن الزيادة الأخيرة قد حدثت على الرغم من سيطرة الحكومة على الإيرادات وبعض السلع الغذائية الأساسية، لذا يُعتقد أنها تعود بدرجة أكبر إلى توقعات مستوردى السلع الأجنبية من أن العجز سيكون النتيجة الحتمية لسياسة الحكومة التى بدأت فى يوليو ١٩٥٥م حظرا على استيراد العديد من السلع[١٠].

التغيرات الديموغرافية:

أدى الارتباط الوثيق لأوضاع العمال بالتغييرات الديموغرافية للسكان إلى تركيز الملحق العمالى على هذه القضية، موضحا التطورات التى شهدتها مصر فى النواحى الاقتصادية والصحية والتعليمية ومدعما تحليلاته بالجداول الإحصائية التى تؤكدها.

قُدِر عدد سكان مصر عام ١٩٥٥م بحوالى ٢٣,٥ مليون نسمة يتزايدون بمعدل ٢,٣ ٪ سنويا (ما يعادل ٢٨ لكل ألف فرد مقارنة بـ ١٣ لكل ألف فى الولايات المتحدة الأمريكية) وهى زيادة كبيرة على الرغم من انخفاض معدلات الوفاة من ٢٦ – ٢٩ إلى ١٦ فى الألف فى الفترة من ١٩٤٣م إلى ١٩٥٣م.

العام	صافى الزيادة فى عدد السكان
١٩٤٣م	١٩٧,١٢٧
١٩٤٤م	٢٤٩,٩٣٢
١٩٤٥م	٢٧٥,٤٤٩
١٩٤٦م	٣٠٤,٧٧٦
١٩٤٧م	٤٢٩,٩٨٠
١٩٤٨م	٤٣٤,٧٥٢
١٩٤٩م	٤٢٠,٧٨٦
١٩٥٠م	٥١٥,٩٩٧
١٩٥١م	٥٣٢,٤٢٦
١٩٥٢م	٥٥٨,٨١٠
١٩٥٥م	٦٠٠ ألف إلى ٦٢٠ ألفا

وفى تحليله لهذه الإحصاءات يشير الملحق العمالى إلى أن استمرار الزيادة بمعدل ٦٠٠ ألف سنويا سيؤدى إلى تضاعف عدد السكان خلال ٢٥ عاما فقط. ووصول ٤٠٠ ألف سنويا إلى سن العمل «من ١٢ إلى ٥٥ عاما»[١١]، وبما أن ٨٠ ألف شخص سيتركون العمل سنويا بسبب التقاعد أو الوفاة، فإن صافى الزيادة الثابتة فى قوة العمل ستصل إلى ٣٢٠ ألف فرد سنويا. أو ربما تقل عن ذلك بسبب الزيادة الثابتة فى أعداد الأطفال الذين يلتحقون بالمدارس الثانوية.

وللتأكيد على حتمية الزيادة المتوقعة فى قوة العمل أشار التقرير إلى انخفاض معدل الوفيات لدى من تتراوح أعمارهم ما بين ١٢ إلى ٥٥ عاما لتصل إلى ١٦ ٪ سنويا – تعادل ٥٠ ٪ مما كانت عليه قبل عشر سنوات، موضحا أنها لن تتأثر بارتفاع نسبة الوفاة بين

الأطفال دون الخامسة والبالغة ١٠ ٪ سنويا، حيث يتوقع انخفاضها تدريجيا نتيجة مجهودات الحكومة فى العناية بحالات ما قبل الولادة.

والجدول التالى يوضح: الارتفاع المتوقع لمعدل أعمار العمال (رجالا ونساء) عام ١٩٥٥ قياسا بفترات سابقة[١٢]:

العام	الرجال	النساء
١٩٢٧م	٣٠	٣٢
١٩٤٩م	٤٠	٤٢
١٩٥٥م	٤٣	٤٥

التوظيف والبطالة:

ارتبطت مشاكل التوظيف والبطالة كما يتضح من التقارير بثلاثة عوامل أساسية هى:

- الزيادة الكبيرة والمستمرة فى عدد السكان وما تضيفه سنويا إلى سوق العمل.
- ضعف الاستثمارات الأجنبية فى ظل أزمات اقتصادية ممتدة.
- إقدام الشركات والمؤسسات الرأسمالية وبخاصة الأجنبية منها على فصل أعداد متزايدة من العمال للضغط على حكومة الثورة.

وقد اكتفى الملحق العمالى فى تقريره باستعراض العامل الأول منها تفصيلا متجاهلا عن قصد العاملين الثانى والثالث، فى إشارة واضحة إلى عدم التوازن ومحاولة إثبات قصور حكومة الثورة وتحميلها لأخطاء لم يكن لها دخل فيها بل مثلت فى الغالب عوامل ضغط ضدها من جانب أصحاب المصالح الأجنبية.

أما فيما يتعلق بالعامل الأول فأشار التقرير إلى أنه وفقا للتقديرات المصرية التى اعتبرها غير مؤكدة ؛ فإن الزيادة السكانية لعام ١٩٥٥م تراوحت ما بين ٦٠٠ إلى ٦٢٠ ألف فرد انضم منهم إلى سوق العمل حوالى ٢٣٠ ألفا - سن العمل ما بين ١٢ إلى ٥٢ عاما - وهو فى تزايد مستمر على الرغم من المجهودات والقرارات الحكومية[١٣] الفعالة للحد من مشكلة البطالة التى اعتبرها سمة مميزة للاقتصاد المصرى.

وبمناقشة إجراءات وزارة الشؤون الاجتماعية لتطبيق قانون ٢٤٤ لعام ١٩٥٣م؛ خلص التقرير إلى عدم فاعلية محاولات إقناع العاطلين لتسجيل أنفسهم فى مكاتب العمل نتيجة

التعويضات والمساعدات التى يتلقاها العاطلون. وذلك على عكس موقف أصحاب العمل الذين تجاوبوا مع طلبات الحكومة وسجلوا ما لديهم من وظائف شاغرة فى مكاتب العمل بمناطقهم.

وبشكل عام فقد أثبتت التطورات أن البطالة ظلت واحدة من أكثر المشاكل إلحاحا على الحكومة. حيث بلغت فى نهاية ١٩٥٥م حوالى ١٠٠ ألف بالقاهرة، ٥٠ ألفا بالإسكندرية. وما بين ١٥ و٢٠ ألفا فى بور سعيد مع توقع تضاعفها خلال أشهر قليلة باكتمال انسحاب القوات البريطانية[١٤].

وعن الإجراءات الحكومية المنتظر اتخاذها لعلاج هذه المشكلة أشار التقرير إلى الخطط الخاصة بنقل العاطلين إلى منطقة السد العالى بأسوان، والتوسع فى المشروعات العامة التى تستخدم عمالة كثيفة مثل إنشاء الطرق. والانتهاء من المصانع الجديدة التى ينتظر أن تستوعب أعدادا كبيرة من العاطلين، مع التوسع فى المدارس الليلية والتدريب الفنى والتحويلى بهدف سد العجز فى العمالة المدربة وبخاصة فى مجالات البناء.

أما فيما يتعلق بأصحاب العمل وقضية البطالة فقد أشار القرير إلى نقطتين هامتين، تتعلق الأولى بتوقع استمرار تجاذبهم مع الحكومة لتجاهلها مطالبهم الخاصة بفصل العمالة الزائدة. وتعالى شكواهم من تأثيرها على زيادة تكاليف الإنتاج وبخاصة مع اعتقاد أغلب العمال بأن الارتكان للكسل والإهمال فى العمل لن يؤدى إلى فصلهم ما دامت هناك ضمانات حكومية تحول دون ذلك.

وتتعلق الثانية بالحل الذى وضعه أصحاب العمل لعلاج الأزمة بالتأكيد على أن تغيير بعض القوانين التى تجبرهم على توفير خدمات وتسهيلات للعمال، سيمكنهم من توسيع أنشطتهم وتوفير فرص عمل جديدة. وأمام عجزهم عن إقناع الحكومة بهذا الحل أقدم أصحاب العمل على تجاوز القوانين بطرقهم الخاصة. فأبقوا على عدد العمال لديهم أقل من ٥٠٠ فرد وهو العدد المحدد لتقديم خدمات صحية واجتماعية وغذائية للعمال، أو إنشاء شركات مماثلة بأسماء مختلفة لتجاوز زيادة أعدادهم عن الحد المقرر.

وفى نهاية استعراض الملحق العمالى لقضية التوظيف والبطالة وعلى الرغم من تجاهله لاثنين من العوامل المؤثرة فيها على صعيد العمل الخاص، إلا إنه لم يفته الإشادة بمجهودات الحكومة فى التعامل معها داخل الإدارات الحكومية تحديدا. فأشار إلى زيادة الرواتب

الحكومية وبخاصة مع التوسع فى عدد المشروعات القومية والمحلية، وإضافة موظفين وعمال ذوى خبرات ومؤهلات فنية خاصة، والنجاح فى خفض عدد الموظفين والعمال - استنادا إلى أسباب تأديبية فى الغالب - إضافة إلى عدد من السعاة والعمال الهامشيين فى ممرات الوزارات[١٥].

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:

فى إطار اهتمامها بالفئات الاجتماعية الأقل دخلا قررت حكومة الثورة فى سبتمبر ١٩٥٥م إعادة تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية. فتحول اسمها إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فى خطوة تهدف إلى متابعة الأهمية المتزايدة لشئون العمال فى مصر. وأصبحت الإدارة العامة للعمل إحدى الإدارات الأربع الرئيسة للوزارة[١٦] بعد أن كان قسم العمل بها مجرد قسم تابع، ثم قُسمت هذه الإدارة بدورها إلى أربع إدارات فرعية هى: «البحث والتشريع، التفتيش، القوى العاملة، العلاقات الصناعية».

كما قامت الحكومة للمرة الأولى بإنشاء منصب النائب الأول لوزير الخارجية لشئون العمل، ورشحت لشغله إبراهيم الغطريفى وهو موظف مدنى معروف عمل لمدة عشرين عاما فى شؤون العمل بالوزارة[١٧].

وكان أنور سلامة رئيس اتحاد نقابات البترول قد توقع فى لقاء سابق مع المستشار الإعلامى إمكانية إنشاء وزارة عمل منفصلة أو رفع مكانة قسم العمل بالوزارة ومنحه المزيد من السلطة ليتساوى مع الشؤون الاجتماعية، وفى الحالة الثانية فإن إبراهيم الغطريفى المدير العام للعمل بالوزارة يظل هو الاختيار الأفضل أمام الحكومة لخبراته الفنية المتميزة[١٨].

وفى تعليقه على مدى نجاح إعادة تنظيم الوزارة. أشار الملحق العمالى إلى أنه كان محدودا على صعيد الوضع داخلها. مؤكدا أن ما حدث كان مجرد تغيير للأسماء حيث لم يُعط أغلب المسؤولين وظائف أو مهام جديدة. وأن الوظائف تم خفضها عن العام السابق بمقدار ٢٨٢ وظيفة ليصبح إجمالى العاملين بالوزارة ٤٧٧٩ منهم ٢٨٦٩ دائمون أغلبهم تنفيذيون وفنيون ومحاسبون. و ١٧٣ مؤقتون أغلبهم محاسبون ومعلمون. إضافة إلى ١٤٥٥ خارجين عن هيئة العمال يمثلون الخدم والسعاة والبوابين.

أما على صعيد أوضاع العمال فقد أشاد بالجهد الكبير الذى بذله مسؤولو الوزارة فى الحفاظ عليها جهة فنية بعيدا عن العمل السياسى الذى تُرك لقسم النقابات بهيئة

التحريـــر، وأثر ذلك على نجاحهم فى إعداد بعض القوانين التى صدرت عام ١٩٥٥م مثل قانون التأمين والإعالة والادخار، وقانون توظيف المصريين فى الشركات الأجنبية، إضافة إلى إعداد مسودات قوانين أخرى يُنتظر صدورها عام ١٩٥٦م مثل قانون الحرفيين.

كما أشـــاد بالتطـــور الواضح للمكاتب العمالية فى الريـــف والحضر وبخاصة فيما يتعلق بالعدد وكفاءة الأشـــخاص القائمين عليها، إضافـــة إلى ما تحقق فى مجال التعاون الخاص بالفلاحـــين والذى يعد نتيجة طبيعية لقانون الإصلاح الزراعى الصادر عام ١٩٥٢م، حيث زاد عـــدد المراكز الصحية والمجتمعيـــة بالتعاون مع وزارات الصحة والتعليم والمؤســـسات المصرية الأخرى.

وعلى الرغم من إقراره ببعض نجاحات الوزارة إلا إنه توقف أمام ثلاث قضايا هامة هى:

- النظرة غير الرسمية لها من جانب قسم النقابات بهيئة التحرير ونقابة العمال.
- عدم اعتبار أى من القوانين الصادرة عنها تشريعات رئيسة للعمال.
- المشاركة الاسمية لها فى برنامج التعاون مع الولايات المتحدة[١٩].

المؤسسات النقابية للعمال:

تعـــرف العمال المصريون على العمل النقابى للمرة الأولى فى بداية القرن العشـــرين، من خلال العمال الأجانب الذين وفدوا إلى البلاد ولعبوا دورا كبيرا فى ظهور النقابات العمالية للدفاع عن حقوقهم، وذلك بمشاركة العمال المصريين الذين سرعان ما انفصلوا عنها ليكونوا نقابات خاصة للمطالبة بتحسين ظروف العمل وشروطه والمساواة مع نظرائهم الأجانب.

وقد أدى النشـــاط الواضح للحركة العمالية إلى لفت انتباه القوى الوطنية التى سعت إلى توظيفها فى إطار مشروعها التحررى، وكانت البداية بمحمد فريد الذى شكل نقابة الصنائع اليدوية وربطها بالحزب الوطنى. إلا أن تأثر حركة العمال بالأفكار الاشـــتراكية وتشـــكيل أول اتحاد عام للعمال بالإسكندرية عام ١٩٢١م من خلال الحزب الاشتراكى المصرى؛ دفع حكومة الوفد عام ١٩٢٤م إلى تصفية الحزب والاتحاد خشية تنامى نفوذهم على حسابها، وشكلت فى المقابل اتحاد عام لنقابات العمال يخضع للوفد بشكل مباشر[٢٠].

وأمام ضغوط العمال المتزايدة للاستقلال بحركتهم والاعتراف بشرعيتها، اضطرت حكومة الوفد إلى إصدار قانون ٨٢ لعام ١٩٤٢م الذى اعترف للمرة الأولى بالنقابات العمالية وكيانها القانونـــى وعلـــى الرغم من جوانب القصور العديدة فى هـــذا القانون[٢١] فقد فتح الطريق أمام

العمال للتقدم بطلبات تشكيل نقابات واتحادات نقابية لأصحاب المهن الواحدة. كما لم تتوقف محاولات القادة العماليين لتأسيس اتحاد عام للعمال على الرغم من الضربة القوية التى وجُهت لمساعيهم من قبل حكومة إسماعيل صدقى[٢٢]، حيث اتخذ تحركهم الطابع السرى بتأثير حركة حدتو الشيوعية التى أنشأت مكتبا نقابيا لهذا الهدف وأجرت اتصالات بالقيادات العمالية أسفرت عن تأسيس اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات العمال١٩٥١م[٢٣].

وفى أعقاب الثورة شهدت الحركة النقابية تطورا إيجابيا بفضل تغير سلوك الحكومة التى أصدرت عدة قوانين لصالح العمال. من بينها قانون ٣١٩ لعام ١٩٥٢م الخاص بتكوين النقابات والاتحادات العمالية، والذى أشار إليه الملحق العمالى باعتباره تكرارا للمبادئ الأساسية لقانون ١٩٤٢م مع تشجيع النقابات على تشكيل اتحادات خاصة بها[٢٤]. أما المصادر المصرية فتشير إلى أن بنوده ومزاياه تعدت ذلك بكثير، ومنها تفاديه لأخطاء وقيود القانون السابق، ومنحه للعمال الزراعيين حق تكوين نقابات، وإلغاء الوصاية الإدارية على النقابات بجعل القضاء هو جهة الفصل فى حال رفض تكوينها، وجواز تكوين اتحاد عام للنقابات العمالية[٢٥].

ومع إدراك النظام الجديد لأهمية الحركة العمالية فقد سعى إلى وضعها تحت مظلته من خلال قسم النقابات بهيئة التحرير التى تأسست فى يناير ١٩٥٣م، وأسندت رئاسته إلى الرائد أحمد عبد الله طعيمة الذى لعب الدور الأبرز على الساحة العمالية وربطها بالنظام السياسى.

وقد بلغ عدد النقابات العمالية المسجلة لدى الوزارة فى أكتوبر ١٩٥٥م «١٤٦٩» نقابة ينتمى أغلبها إلى ٢٨ اتحادا عاما مسجلا. وذلك فى ظل استمرار الوزارة فى تجاهل المطالب الملحة لزعماء نقابات العمال بتأسيس اتحاد عام للنقابات العمالية. وهنا يلفت الملحق العمالى الانتباه إلى مبالغة قادة النقابات فى تحديد أعداد أعضائها حتى إن بعض تقديراتهم زادت على عدد العمال الإجمالى فى مصر، ثم يشير إلى أن عددهم الفعلى يبلغ حوالى ٤٤٦ ألف عضو يدفعون رسوم عضوية تبلغ ٢٥٠ ألف جنيه تقريبا وفقا لأدق تقديرات بعض القادة النقابيين.

أما نقابة العمال الزراعيين فعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بها من جانب حكومة الثورة وإعادة تنظيمها عام ١٩٥٤م تحت قيادة جديدة، إلا أن عضويتها ظلت محدودة ولا تتعدى أربعة آلاف من بين ما يزيد على ١٢ مليون عامل زراعى[٢٦]، وذلك لوجود اعتقاد راسخ

لديهم بسيطرة الحكومة المطلقة عليها، وإن توقعوا فى الوقت نفسه زيادة النقابات الخاصة بهم فى المستقبل[٢٧].

ومن بين هذا العدد الضخم للنقابات تعد نقابات عمال البترول والتجارة والكيمياء والنسيج هى الأهم، فى حين تأتى النقابات الزراعية فى المؤخرة على الرغم من التشجيع الكبير التى تلقته حيث لا تزال صغيرة وغير مؤثرة. أما قادة الحركة النقابية فيتم اختيارهم فى الغالب من قبل الحكومة بناء على مدى ولائهم للنظام الحاكم، وهو السبب نفسه الذى دعاها للتشدد فى تعاملها مع الآخرين حيث سجنت المعارضين وأبعدت الأقل ولاء إما بشكل هادئ أو باستخدام القوة، كما تُحدد المناصب التى تسند للموالين بناء على ما يتمتعون به من مكانة ونفوذ فى أوساط العمال.

وعلى الرغم من التطورات التى شهدتها الحركة العمالية فقد ظلت هناك بعض القضايا الهامة التى لم تحسم ومنها الرغبة الملحة فى تكوين اتحاد عام للنقابات العمالية، والحصول على حق الإضراب لتحقيق الأهداف الخاصة بالعمال.

الاتحاد العام للعمال:

ناضل القادة العماليون كثيرا لتحقيق هذا الهدف وظنوا أنه أصبح قريب المنال إبان الظهور القوى للحركة العمالية على خلفية أحداث مارس ١٩٥٤م، حيث تلقى بعضهم وعدا من مجلس قيادة الثورة بالسماح لهم بالعمل على إقامة هذا الاتحاد.

وقد شكل قسم النقابات لهذا الهدف لجنة تحضيرية من سبع نقابات بارزة يمثلها «أنور سلامة عن البترول، أحمد فهيم عن النسيج، أسعد محمد رجب عن الكيمائيين، سعيد خلف عن المؤسسات التجارية، إضافة إلى عدد من ممثلى بعض النقابات الأخرى»، وعقدت هذه اللجنة اجتماعات دورية بنادى العمال حاولت خلالها وضع تصورها للاتحاد المزمع تشكيله والذى توقعوا بدء عمله قبل نهاية عام ١٩٥٥م، وبخاصة مع بداية حصولهم على دعم واضح من عبد الله طعيمة ووزارة الشؤون الاجتماعية فى أواخر يوليو[٢٨].

وفى تعليقه على هذا التطور الأخير توقع الملحق العمالى سرعة اكتشاف زعماء العمال لعدم تفضيل الحكومة قيام حركة عمالية موحدة ذات تنظيم مستقل، وهو ما حدث بالفعل حين أدركوا مراوغة النظام لهم فى هذا الأمر فحاولوا إحراجه بشكل علنى خلال اجتماع كبير لزعماء العمال، حيث سأل سلامة خليل رئيس نقابة الخبازين عبد الله طعيمة:

متى سيُسمح للعمال المصريين بتكوين اتحاد عام يضم كافة نقاباتهم ؟ فأجاب بأن الأمر محل دراسة وبحث دون إعطاء مزيد من التفاصيل[٢٩].

ومن جانبه أكد أنور سلامة عضو اللجنة فى لقائه مع المسؤول الإعلامى بأن دوافع الغيرة لدى زعماء النقابات هى العائق الوحيد المتبقى لإقامة الاتحاد حيث يرغب كل منهم فى ترأسه. ولهذا اقترحت الحكومة بأن تتولى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تعيين رئيس للاتحاد من نقابة غير عمالية «كإدارة الخدمات المدنية»، وهو ما رفضه زعماء العمال لاعتقادهم بأن النقابى العمالى وحده هو المؤهل لقيادة اتحاد العمال[٣٠].

أما سعيد درويش نائب المدير العام لإدارة العمل بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فقد أكد بأن الزعيم المنتظر للاتحاد سيتمتع بنفوذ كبير ربما يلى رئيس الوزراء ذاته. لذا فمن الممكن أن يتغير الاتجاه كليا إذا تولاه مسؤول سياسى كتسوية محتملة وبخاصة مع حرص الحكومة الشديد على تعيين رئيس مقبول، داعيا الحكومة فى الوقت نفسه إلى عدم حصر الموضوع فى نطاق المصالح الخاصة بالنقابات فقط دون النظر إلى المصالح الوطنية العليا، واختتم درويش تعليقه بالتأكيد على أن الحكومة قد تضطر فى النهاية إلى تعيين رئيس للاتحاد المقترح دون النظر لاعتراضات القيادات العمالية.

ولدى إطلاعه على هذا الرأى من قبل المسؤول الإعلامى أكد أنور سلامة أن مسؤولى الحكومة يُمكنهم التهديد إلا إنهم لا يستطيعون الإضرار بالقادة العماليين الذين أصبحوا أكثر توحدا حول أهدافهم ومصالح العمال أكثر من ذى قبل بصرف النظر عن دوافع الغيرة فيما بينهم[٣١].

وهكذا ظلت قضية ولاء الرئيس المنتظر هى المحك الأخير الذى يمكن أن يُحبط إقامة الاتحاد العام المقترح، وبخاصة مع رغبة النظام فى السيطرة عليه من خلال رئيس تابع.

وعلى أى الأحوال فإن تأسيس الاتحاد العام للعمال المصريين سيتأخر نسبيا نتيجة لهذه المشاكل وغيرها، وذلك إلى أن يُؤذَن للقيادات العمالية بتشكيله تحت مظلة الدولة فى يناير عام ١٩٥٧م برئاسة أنور سلامة[٣٢].

حق الإضراب:

مثل الحصول على هذا الحق أحد أهم مطالب العمال إلى السلطة وهو ما عبر عنه أحد قادتهم «أنور سلامة» حين أشار إلى أن رغبته التى لم تتحقق هى الاعتراف بحق العمال فى الإضراب بدون خوف من العقاب الحكومى، ثم عاد وأكد أنه لو سُئل الرأى فى ذلك

فسوف يعارض منحه الآن كمبدأ أو مفهوما عاما؛ لاعتقاده بأنه حق يمكن استخدامه من جانب البعض مثل عمال البترول بتميز باعتباره سلاحا تفاوضيا أخير وبخاصة أن لديهم دون سواهم التمويل الكافى لإضراب قد يدوم لعدة أيام. فى حين أن أغلب النقابات المصرية ستُضرب بشكل واسع دون اعتبار لاحتمالات النجاح. وأن مثل هذه الإضرابات ستدفع الحكومة للرد بعنف لاعتقادها أن ذلك يؤثر بشكل سلبى على الإنتاج الذى توليه الثورة أهمية كبرى كأحد عوامل نجاحها.

كما أن الأمر لا يتوقف من وجهة نظره على الحكومة والعمال فقط بل يشمل أيضا أصحاب العمل الذين أبلغوا الحكومة بأن الحد الأدنى لتعويضهم إن قَبلوا الحق فى الإضراب. منحهم الحق فى فصل أو طرد العمال وفقا لمتطلبات الإنتاج. ونتيجة لذلك وبما أن الحكومة لا تستطيع المخاطرة باتساع نطاق البطالة؛ فإنها لن تسمح بمنح حق الإضراب للنقابات العمالية إلا بمرور وقت طويل على عودة النظام الديمقراطى[٣٣].

العمال والعمل السياسى:

ارتبطت مشاركة العمال فى العمل السياسى بعدة عوامل أساسية هى: السعى لتحقيق الأمانى الوطنية. واستصدار قوانين وتشريعات تلبى مطالبهم الفئوية مثل تنظيم علاقات العمل. والارتقاء بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وتشكيل نقابات يجمعها اتحاد عام يتولى تحقيق مطالبهم والحفاظ عليها مع كفالة حقهم فى التظاهر لتحقيق تلك المطالب. إضافة إلى تحقيق الطموحات الشخصية لبعض القيادات العمالية من خلال توثيق علاقاتهم بالسلطة وتوجيه الحركة العمالية بما يحقق أهدافها. وهى الأمور التى تأثرت كثيرا بتطور العلاقة بين الحركة العمالية والثورة وبالظهور القوى للعمال فى أزمة مارس ١٩٥٤م.

ومن الجدير بالذكر أن السفارة الأمريكية قد تابعت هذه النشاطات باهتمام واضح وعقد ممثليها العديد من اللقاءات والاتصالات مع عدد من ممثلى الحكومة والنقابات للوقوف على حقيقتها. ومن هذا المنطلق نرى الملحق العمالى يبدى اهتماما خاصا بالدور النشيط والمتصاعد الذى لعبه الرائد أحمد عبد الله طعيمة «مدير النقابات فى هيئة التحرير» على صعيد العلاقة مع الحركة العمالية. كما توقف أمام شخصيته وسلوكه وعلاقاته بشكل لافت للنظر. فأكد على تمتعه بثقة جمال عبد الناصر مشيرا إلى أنه وطنى مُخلص مع تصميم لا يفتر. يُفضل ممارسة دوره خلف شخصية عامة.

وفـى تأكيده على دور طعيمـة وتأثيره على الحركة العمالية، أشـار الملحق العمالى إلى سـؤال وَجّهَه إلى أحد قادة العمال حول أهم ثلاثة قادة عماليين فى مصر الآن ؟ فجاء رده بعد الاطمئنان إلى من يقفون حوله (طعيمة، طعيمة، طعيمة). كما أشار أيضا إلى تعامله مع إضراب عمال مصنع الحديد بحلوان. حيث استدعى قادة العمال فى المصنع وألقى عليهم كلمة حازمة كان من نتيجتها إنهاء الإضراب بشكل سريع مع تأكيد الحاضرين على ولائهم لجمال عبد الناصر.

أما عن الوسـائل التى اتبعها طعيمة لتحقيق السـيطرة على الحركـة العمالية وتوجيه تحركاتها وكسب ولاء أغلب عناصرها فقد شملت:

- التهديد والوعيد كما فى حالة عمال مصنع الحديد بحلوان، حيث كانت القوانين تحظر إضرابات العمال وتعتبرها غير شرعية.
- استخدام الرشاوى المالية والوعود بالمناصب مستغلا فى ذلك أطماع وطموحات بعض قادة العمال ورغبتهم فى الارتباط بالسلطة.

والحقيقـة أن دور طعيمـة ومن خلفه النظام لم يكن سـهلا فـى التعامل مع طموحات الحركـة العماليـة، وبخاصة بعد أحداث مـارس ١٩٥٤م ودورهم فى حسـم الصراع بين جناحـى الثورة، وهو ما اتضح من بعض الاحتـكاكات والأزمات التى وَلّدَت توترا واضحا فى العلاقة بين الجانبين.

وتعود أولى هذه الأزمات إلى الرفض المتكرر من جانب النظام لمطالب العمال بزيادة الأجور، ومطالبتهـم فى المقابل بالصبر حتى لا يؤدى ذلك إلى إثارة المسـتثمرين الأجانب والمحليين وتراجع اسـتثماراتهم بما يؤثر سـلبا على خطط الدولة الخاصة بالتصنيع، وهو المطلب الذى قبلته القيادات العمالية بفتور وسخط صامت انتظارا لانفراج الموقف[٣٤].

أما أخطر الأزمات فكانت تلك المتعلقة بقرار مجلس قيادة الثورة بعدم السماح للنقابات العماليـة بإقامة احتفال شـعبى ضخـم يُخلد الذكرى السـنوية الأولى لمظاهرات ٢٩ مارس ١٩٥٤م. والذى نظر إليه العمال باعتباره وسيلة لتذكير الجميع بحقيقة كونهم قوة سياسية مهمة يجب معاملتها من هذا المنطلق.

ثم ما لبث الأمر أن ازداد سـوءا وتوترا بعد الخطاب الذى ألقاه حسـين الشـافعى وزير الشـؤون الاجتماعيـة فى اجتماع مصغر سُمح بانعقاده فـى هيئة التحرير وضم ثلاثة آلاف

عامل فقط، حيث أبدى العمال غضبهم وخيبة أملهم لعدم تناول الوزير ما توقعوه من تأكيد على أهميتهم كقوة سياسية، أو الإشارة إلى أية امتيازات اجتماعية يمكن أن تُقدم لهم من خلال قانون العمل المُزمع إصداره، وتأكيده فى المقابل على ما ينتظر العمال من عمل شاق وواجبهم فى المساهمة بأقصى جهد لازدهار الأمة.

وقد دفع الموقف الأخير العمال إلى التعبير عن سخطهم بشكل علنى فكونوا وفدا لزيارة الوزير وإبلاغه عدم رضاهم عن تصريحاته؛ إلا إنه لم يُسمح لهم بمقابلته فالتقوا بسكرتيره العسكرى «عبد الفتاح فريد» الذى أعطاهم تأكيدات بأن قضاياهم ستلقى كل اهتمام ممكن، الأمر الذى هدأ من روعهم وإن لم يزيل هواجسهم بشكل كامل[٣٥].

وهكذا فإن عدم تجاوب السلطة مع مطالب العمال بشكل واضح ، جعل العلاقة بينهم عرضةً لاحتكاكات متتالية باعدت باستمرار المسافة بين الجانبين.

وفى هذا الإطار جاء الرد السلبى لقيادات العمال على طلب طعيمة لهم بجمع العمال فى مظاهرة ضخمة لاستقبال جمال عبد الناصر أثناء عودته من مؤتمر باندونج، وبخاصة مع تلميحه لإمكانية الاستعانة بفلاحى الصعيد نتيجة لعدم قدرة العمال على إخراج التظاهرة بالشكل اللائق[٣٦]. وبرغم ذلك وعلى حد وصف عبد العزيز سعيد أحد القيادات العمالية فقد شعر زعماء النقابات العمالية بأنهم مُجبرون على المشاركة فى التظاهرة لتجنب اتهامهم بعدم مساندة النظام. ومن ثم كان الاتفاق فيما بينهم على أن يشارك عدد قليل من عمال القاهرة وهم يحملون شعارات نقاباتهم للتدليل على ضعف المشاركة، كما لم ينضم أغلب قادة العمال إلى وفود المهنئين التى زارت ناصر فى اليوم التالى بعد أن كانوا فى السابق فى مقدمة تلك الوفود[٣٧].

وإذا كانت استعانة النظام بفلاحى الصعيد قد تركت أثرا سلبيا على مواقف العمال فإن حادثا آخر وقع لأحد قياداتهم أدى إلى تزايد شعورهم بالضيق تجاه السلطة. ذلك أن الصاوى أحمد الصاوى صاحب الدور المعروف فى مظاهرات مارس ١٩٥٤م دُعى ضمن عدد من القيادات العمالية لحضور احتفال بمطار القاهرة لاستقبال ناصر، وعندما طالبه الحرس بسرعة الجلوس فى مكانه المحدد رد بأنه سيجلس وقتما يشاء فوقعت مشادة كلامية بينه وبين أحمد أنور رئيس الشرطة العسكرية انتهت بضربه وسط زملائه من قادة العمال.

وقد أدرك النظام سريعا الأثر السيىء لهذه الحادثة فاتصل طعيمة بالصاوى مُعبرا عن أسفه لما حدث، ورتب لقاء جمعهما بناصر حرصت صحيفة الجمهورية على إبرازه على

صدر صفحتها الأولى مع صورة ودية كبيرة لناصر والصاوى [٣٨]. وهنا يؤكد أنور سلامة أن تهديد الصاوى الغاضب بسحب مساندة عمال النقل للنظام، كانت السبب فى سرعة تحرك طعيمة لتطويق الأزمة وقيام الحكومة بترتيب زيارة خاصة للصاوى إلى مكة المكرمة على متن الطائرة المخصصة لناصر، وأنه أصبح بعدها محل استشارة الحكومة وعلى ارتباط وثيق بطعيمة[٣٩].

والملاحظ أن هذه المكانة العالية التى وضع فيها الصاوى بعد الحادث؛ كانت سببا فى إثارة العديد من قادة العمال الذين اتهموه بعدم التعاون معهم. وسعى آخرون فى نقابة عمال النقل لاستخدام ما حدث ذريعة لاستبداله برئيس آخر من اختيارهم، مع اتهامه بأنه زعيم غير مُستقل وأن استمراره فى منصبه سيقود نقابات العمال لتُصبح تحت قبضة وسيطرة الجيش[٤٠].

وفيما يتعلق بالرد السلبى لقيادات العمال على مطالبات النظام للمشاركة فى التظاهرات المنتظمة التى تجرى فى مناسبات مختلفة . أكد أنور سلامة أن الثقة المتزايدة بالنفس من جانبهم كانت سببا فى محاولاتهم المتكررة التفاوض مع الحكومة حول المزيد من المكاسب، وأن تعبيراتهم التحريضية الساخطة تجاه بعض خطوات السلطة كانت استراتيجية، ثم يبدى حيرته من الاهتمام غير العادى للمصريين والمراقبين الأجانب بشأن عدم تجاوب الاتحادات العمالية مع الدعوة للتظاهر فى الذكرى السنوية الثانية لقيام الثورة، وأنه شخصيا طُلب إليه استخدام نفوذه فى دفع عمال البترول للمشاركة فى التظاهرة؛ إلا إنه رفض ذلك لاعتقاده بأنه يمكن أن يترك أثر غير طيب، ويخلُص فى النهاية إلى أن هذا التوتر المستمر فى العلاقة كان سببا فى استخدام السلطة لسياسة الترغيب والترهيب فى تعاملها معهم، فكانت تُكافئ ببذخ المُوالين وتضيق الخناق على الآخرين[٤١].

وعلى الرغم من الاحتكاكات المتتالية بين النظام والحركة العمالية إلا أن هذا لم يمنعه من الاستفادة بنفوذها وقدراتها باعتبارها إحدى القوى الفاعلة على الساحة الداخلية، وهو ما ظهر بوضوح خلال أزمة استقالة صلاح سالم «وزير الإرشاد القومى وشؤون السودان»، حيث طُلب إلى عدد من قادة العمال بشكل مفاجئ حضور اجتماع بالقاهرة قبل يوم من قُبول الاستقالة، وقد حضر بالفعل ستة منهم فى مقدمتهم «الصاوى أحمد الصاوى عن عمال النقل، سعيد خلف عن مؤسسات التجارة، ومحمد رجب عن عمال الكيمياء، وأحمد سعيد

عن عمال النسيج»، إلا أن الأسئلة كانت توجه بشكل خاص للصاوى الذى سُئل عن موقف العمال ورد فعلهم إذا ما قُبلت الاستقالة؟

فأجاب بأن صلاح سالم غير محبوب فى أوساط العمال الذين يرون أنه رجل حازم وطموح تجاهل حركتهم ومطالبهم بشكل واضح، وأنه متأكد من أن العمال لن يتخذوا موقفا سلبيا من النظام نتيجة قبول الاستقالة. وهنا يُشير الملحق العمالى إلى أن الأحداث التالية أثبتت صدق توقع الصاوى[٤٢].

وبشكل عام فإن الاستجابة الجزئية لبعض مطالب الحركة العمالية لم تنجح فى وقف الاحتكاك مع السلطة؛ بل إن شُقة الخلاف بينهم كانت تتسع تدريجيا الأمر الذى أثار هواجس الجانبين بشأن مستقبل العلاقة بينهم. وهى الحقيقة التى لفتت انتباه السفارة الأمريكية ودفعتها إلى متابعة الموقف بدقة من خلال لقاءات ممثلها ببعض الأطراف الفاعلة، والاستفادة بمعلوماتهم وتفسيراتهم للخروج برؤية محددة فى هذا الشأن.

ففى لقاء بين الملحق العمالى بالسفارة وأسعد رجب رئيس نقابة الكيمائيين وإبراهيم فطيم رئيس اتحاد عمال البترول، أشار الرجُلين إلى افتقار جمال عبد الناصر لمساندة العمال على الرغم من إخلاصه بشأن رفاهيتهم، وأنه يمكنه الحصول على حبهم ومساندتهم الكاملة إذا نجح مجلس قيادة الثورة فى إنشاء برلمان جديد يُمَثَّلون فيه بشكل قوى. وأكد الأول فى هذا الشأن أنه تلقى معلومات من الحكومة تشير إلى رغبتها فى أن يتم انتخاب ثلثى أعضاء البرلمان وتعيين الثلث مع عدم وضع الأمية شرطا للترشح، وأنهما خلصا من اتصالاتهما فى هذا الشأن إلى وجود نية حكومية لحصول خُمس ممثلى العمال على عضوية البرلمان[٤٣].

وفى المقابل أكد عبد العزيز سعيد رئيس مجلس العمال المصريين فى تفسيره لسلوك اتحاد العمال، أن زعماءه مازالوا مُستعدين للتعاون مع النظام شريطة أن يتولوا شُؤونهم بأنفسهم، وأن هذا هو السبب فى رفضهم الدائم للانضمام إلى هيئة التحرير على الرغم من تكرار مطالبة طعيمة لهم بذلك، موضحا فى الوقت نفسه أن مثل هذا الارتباط سيُضعِف الجانبين ويحول دون اعتماد النظام على العمال كتيار مستقل مساند للثورة، الأمر ذاته الذى يُمكن أن يحدُث إذا لم يُسمح للعمال بممارسة قدر من الاستقلال؛ لأنه سيدفع أعداء النظام إلى الادعاء بأن اتحادات العمال خاضعة كلية له وأن مظاهراتهم المؤيدة له لا تعبر عن حقيقة مشاعرهم تجاهه. وأنهى حديثه بالتأكيد على أن الاستقلال المطلوب سيسمح للعمال بممارسة أقصى ضغط ممكن على الحكومة لتنفيذ مطالبهم.

وفى رده على موقف النظام فى حال تغير سلوك العمال تجاهه؟

أكد سعيد أنه ما لم يُعارض قادة العمال الحكومة علنا فلن تكون هناك فرصة لتصدع العلاقة معها، وبخاصة مع إدراكه وزملائه أنه بدون مساندة اتحاد عمال منظم لن يستطيع ناصر الادعاء بتمتعه بالدعم الشعبى؛ وأنه لهذا السبب تحديدا يتوقع سعى النظام للحفاظ على مساندة العمال، ثم يلفت الانتباه إلى حقيقة هامه لا يمكن لقادة العمال تجاهلها وهى أنه باستطاعة ناصر إذا لزم الأمر تجاوز الحركة العمالية والاعتماد على الجيش بشكل كامل[٤٤].

أما السفير الأمريكى هنرى بايرود Henry A. Byroade ومن خلال متابعته لتطورات الأوضاع واتصالات رجاله مع مختلف الأطراف؛ فيخلُص إلى عدة حقائق يراها حاكمة بشأن مستقبل العلاقة بين النظام والحركة العمالية وهى:

- إن أبرز ما يميز هذه العلاقة هو نفاذ صبر الحركة العمالية والاستعداد للتعبير عن غضبها نتيجة لتأخر النظام فى الاستجابة لمطالبها، وهو ما ظهر جليا من خلال الاحتكاكات العديدة بين الجانبين، على أن ذلك لا يعنى أن الحركة قد تصل فى سلوكها إلى حد تغيير ولائها للنظام والارتباط بالعناصر المعارضة له.
- إن على النظام أن يكون أكثر مهارة فى علاقاته مع قادة الحركة العمالية إذا كان يرغب فى إبعادهم عن اتخاذ سلوك مناهض للثورة كباقى الجماعات المدنية الأخرى[٤٥]. خاصة وأنها الفئة الوحيدة القادرة على إظهار شعبيته وفرض سيطرته على الشارع من خلال تظاهراتها.
- على الحركة العمالية ومنظماتها أن تقبل على المدى الطويل بقدر من المكاسب التى تمنحها لها الثورة، لأن البديل هو فرض النظام لسيطرته الكاملة على نشاطها وسلب مكاسبها. لاسيما وأنه لم تتبلور لديها قناعة واضحة حول المسار الذى يجب عليها اتباعه لتحقيق أهدافها أو وجود اتفاق كامل بين قياداتها بشأن حتمية تحقيق مطالب الحركة بشكل آنى[٤٦].

والملاحظ حول رؤية بايرود أنه وإن نجح بالفعل فى توصيف طبيعة العلاقة بين النظام والحركة العمالية وما يمكن أن تكون عليه فى المستقبل؛ إلا إنه لم يتعرض للعديد من الخطوات التى اتخذها النظام لصالح العمال وأكدت عليها تقارير سابقة للسفارة، وبخاصة

فيما يتعلق بالإصلاح الزراعى وتحسين الدخل والحد من البطالة وإعادة هيكلة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وهى خطوات وإن لم تحقق مطالب العمال بشكل كامل إلا إنها حَدَّتْ من إمكانية الصدام بين الطرفين.

– وفى نهاية الحديث حول العمال والعمل السياسى يَجدُر بنا التوقف أمام وضع العمال الزراعيين، باعتبارهم جزءا من الحركة العمالية وفقا لمفهوم الوثائق الأمريكية التى تناولتهم من جوانب عدة كما مر سابقا. والملاحظ فى هذا الشأن أنه لم يتم التعرض لهم بشكل مباشر، بل جاء الحديث عنهم فى إطار محاولات النظام الاستعانة بهم فى بعض التظاهرات لإظهار مدى شعبيته أو لاستثارة العمال الصناعيين ومنظماتهم نتيجة ترددهم فى مساندته بشكل كامل.

وكان أنور سلامة أوضح من تحدث عن موقفهم وموقعهم السياسى متوقفا أمام قضية التنظيم باعتبارها الفيصل فى هذه المسألة. حيث أكد أنهم لا يتمتعون حاليا بأية أهمية سياسية برغم أنهم يمثلون الأغلبية العظمى من العمال فى مصر وذلك لكونهم غير مُنظمين، مقارنة بالعمال الصناعيين الأقل عددا والأكثر تنظيما وبالتالى أهمية للنظام، ولكنه يعود فيدعوا الحكومة أن تعتمد عليهم فى النهاية لأنهم يظلون أكبر قوة سياسية محتملة إذا توفرت فيهم ثلاثة شروط هى: إدراك سياسى أكبر، زيادة عدد القادرين على القراءة والكتابة، النمو البطىء لطبقة من صغار ملاك الأراضى[٤٧].

النشاط الدولى للحركة العمالية:

باستثناء التحركات والاتصالات التى قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية[٤٨]، كانت أغلب التحركات الدولية للحكومة والحركة العمالية تدار من قبل قسم النقابات بإشراف وتوجيه أحمد عبد الله طعيمة، الذى عمل بإصرار على تشكيل قوة عمل دولية ثالثة تسمح لمصر بلعب دور إقليمى ودولى واضح، على أن تضُم فى البداية الدول العربية والإسلامية إضافة إلى الهند[٤٩].

ويؤكد أنور سلامة أن هذا التوجه منطقى إلى حد كبير، لأنه سواء انضمت مصر لكتلة العمل الشرقية أو الغربية فلن تتمتع بوضع متميز فى الخارج إضافة إلى أن ذلك سيُفقدها ثقة العمال المصريون. ثم يُضيف من جانبه أن هناك صعوبة لانضمام الحركة العمالية المصرية إلى الاتحاد العالمى لنقابات العمال لكونه منظمة يسيطر عليها الشيوعيون، وأنه والعمال

المصريين والحكومة معادين للشيوعية، كما أنه وعلى الرغم من تأييده الشخصى لبعض أفكار الاتحاد الدولى للمهن الحرة إلا إنه لا يمكن الانضمام إليه؛ بسبب سيطرة المصالح الأمريكية والبريطانية عليه بشكل واضح.

ويختتم سلامة تعليقه بالتأكيد على أن الاتحادات العمالية المصرية فى حاجة مُلحة لتنظيم نفسها بشكل جيد كى تصبح شريكا فاعلا فى سياسات العمل الدولية، وأنه يُمكن بصورة مبدئية تشجيع النقابات والاتحادات الأكثر قدرة والمعتادة على العمل الدولى على زيادة نشاطها فى هذا الاتجاه، مشيدا فى ذلك بالدور الذى يلعبه اتحاد عمال البترول الذى يرأسه بمساندة وتعاون واضح من الحكومة المصرية[٥٠].

وعلى أية حال فقد سار التحرك الدولى للحركة العمالية فى اتجاهين متوازيين:

الأول: السعى لإنشاء الاتحاد العام للعمال العرب:

اتخذت عدة خطوات فى هذا الشأن كُللت بنجاح قادة العمل المصريين والسوريين فى وضع مُسَوَّدة قانون الاتحاد، بحضور لبنان بصفة مراقب مع تجاهل دعوة الدول العربية الأخرى بسبب مواقفها السابقة من دعوة مماثلة، والترتيب لإعلان هذه المنظمة فى احتفال شعبى بالقاهرة خلال النصف الأول من عام ١٩٥٦م، وقد حرص المُنظِمُون على استخدام كافة وسائل الدعاية والإغراء لحث الدول العربية الأخرى على الانضمام للمنظمة أعضاء مؤسسين.

الثانى: السعى لإنشاء اتحاد العمال الأفروأسيوى:

بذل المسؤولون الحكوميون والقادة العماليون من خلال قسم النقابات جهدا كبيرا فى هذا الاتجاه، بدءوه بالدعوة لعقد مؤتمر عمال أفروأسيوى عام ١٩٥٦م بالقاهرة مُستفيدين فى ذلك من النجاحات التى تحققت على صعيد الاتحاد العمالى العربى، وذلك على أمل تحقيق أكبر قدر من النفوذ فى الاتحاد المقترح.

إلا أن التحرك المصرى فى هذا الشأن بات مهددا بشدة؛ نتيجة الاهتمام الهندى المتزايد بتكوين اتحاد كبير على نفس النمط تكون لهم السيطرة عليه، وبخاصة مع استفادة الهند من موقعها الجغرافى والنظام النقابى المتطور الذى يضُم عدد كبير من الاتحادات ذات النفوذ[٥١]، ولعل هذا التنافس كان السبب فى فشل زيارة رئيس الاتحاد العام لعمال الهند إلى مصر فى يوليو ١٩٥٦م[٥٢].

وفى السياق نفسه حرص المسؤولون المصريون الذين حضروا الاجتماعات الأخيرة لمركز التدريب المهنى الإنتاجى «التابع لمكتب العمل الدولى»، على ممارسة أكبر قدر من الدعاية والضغوط للاعتراف بطموحات مصر لكل من الاتحادين العربى والأفروأسيوى. مع حرصهم الشديد على انتقاد التأثير الواضح للصهيونيه من خلال منظمة العمل الأمريكية، مستشهدين فى ذلك بمقتطفات مختارة من منشورات الحركة العمالية الأمريكية والتى يشير المسؤول الإعلامى إلى أنها مُقدمة فى الغالب من قبل الملحق العمالى المصرى فى واشنطن[٥٣].

وعلى أية حال فالمؤكد أن النظام المصرى قد نجح من خلال سيطرته على الحركة العمالية فى توجيهها بشكل مباشر لخدمة أهدافه الخارجية وزيادة نفوذه وبخاصة فى المنطقة العربية. وهو ما بدا واضحا من حرصه على تكوين اتحادات عمالية إقليمية ودولية قبل أن يحسم بشكل مباشر قضية تكوين الاتحاد العام لعمال مصر. على اعتبار أن الأخير يصُب فى الأساس فى صالح طموحات الحركة العمالية ومحاولاتها لأن تكون عنصرا فاعلا على الصعيد السياسى والتوازنات الداخلية.

ولعل الشق الأول من هذا التعليق هو ما عبر عنه بصدق وزير الشؤون الاجتماعية والعمل فى بيانه أمام مجلس الأمة عام ١٩٥٧م. حين أشار إلى تفاعل الحركة العمالية مع الأحداث منذ قيام الثورة ولعبها دورا وطنيا فى مراحل الصراع التى مرت بها البلاد، وإثباتها وعيا وإدراكا شُوهدت ثماره فى قيام الاتحاد العام المصرى للعمال واتحاد نقابات العمال العرب، والتجاوب العربى الحقيقى أثناء العدوان الثلاثى والذى كان بمثابة الإعلان الواقعى لاتحاد العمال العرب الذى أظهر وحدة الهدف[٥٤].

المنظمات الدولية وعمال مصر:

يشير الملحق العمالى إلى ضعف نشاط بعثة مساعدات العمل الأمريكية بمصر USOM / E فى المجال الدولى واقتصاره فقط على نواحى التعليم المهنى والحرفى، مطالبا بضرورة زيادة الاهتمام بالشؤون العمالية ولافتا الانتباه إلى أنشطة مشابهة لها فى دول أخرى مثل تركيا، وموضحا اهتمام المسؤولين المصريين وتركيزهم بشكل خاص على دعم إنتاجية العمال وتدريب الإدارة المتوسطة والعليا، وإمداد المدارس بالمعدات المهنية والحصول على منح تدريب مهنى كبيرة بالولايات المتحدة على أن تكون لهم حرية اختيار المرشحين، إضافة إلى تمويل مالى كافٍ.

وبنوع من المقارنة لم يَفُت الملحق العمالى الإشارة إلى ثناء المسؤولين المصريين على ما يقوم به ILO «مركز التدريب المهنى والإنتاجية التابع لمكتب العمل الدولى» وتفضيلهم العمل من خلاله، وتساؤلهم عن عدم تقديم الولايات المتحدة تمويل مباشر له دون الرجوع إلى بعثة مساعدات العمل الأمريكية بمصر USOM / E[٥٥].

وفى مقابل إشادة المسؤولين المصريين بـ ILO يشير أنور سلامة إلى أنه على الرغم من تمتع مديروه فى مصر بخبرات فنية عالية ؛ إلا إنهم يفتقدون المعرفة بمشكلات العمل ومؤسساته فى المنطقة، مؤكدا أنه من الحكمة ألا يُجدد مكتب العمل عقود هؤلاء المديرين لعدم وجود هدف واضح وقيادة فعالة أو مؤثرة فى ظل إدارة المديرين النرويجى والأسترالى، كما توقع أن المدير المصرى المتوقع للمركز سيفتقر بدوره إلى المعرفة الفنية لسابقيه، وسيكون أكثر خضوعا لضغوط الحكومة وسيطرتها أكثر من أى أجنبى قد تثبت كفاءته[٥٦].

ويختتم الملحق العمالى تقريره عن التعاون فى مجالات العمل والعمال بالإشادة بتعاون المسؤولين المصريين وحسن استقبالهم للمسؤولين الأمريكيين، مع الإشارة إلى تصميم الحكومة المصرية على أن تجعل نشاطاتها فى المجالات الاجتماعية والعمالية والمهنية جهدا مصريا خالصا على الرغم من تشاورها الدائم مع مسؤولى USOM / E وغيرهم[٥٧].

وفى نهاية هذا الاستعراض تظل هناك قضية هامة يجب التوقف عندها وهى: أثر توتر العلاقة بين الولايات المتحدة وحكومة الثورة على اهتمام الأولى بعمال مصر.

سبقت الإشارة فى مقدمة البحث إلى مدى اهتمام الولايات المتحدة بأوضاع الفئات الأكثر فقرا فى مصر وتبنيها لسياسات محددة فى هذا الشأن خشية وقوعها تحت التأثير الشيوعى، ولما كان العمال الأكثر عرضة لهذا التأثير فقد كان لهم وضع خاص فى إطار هذا الاهتمام.

وقد جاء تصاعد دور العمال على الساحة الداخلية ثم توتر علاقتهم بحكومة الثورة ليضفى بعدا جديدا على الاهتمام بهم، وبخاصة أنه تزامن مع التوتر الشديد فى العلاقة بين الولايات المتحدة والنظام المصرى على خلفية رفضه لسياسة الأحلاف وتصاعد دوره الإقليمى والدولى وبخاصة بعد مؤتمر باندونج، بشكل بات يهدد أهدافها ومصالحها فى مصر والمنطقة.

والحقيقة أنه يمكننا تلمس أثر هذه التطورات مجتمعة من خلال تقارير السفارة الأمريكية حول العمال، والتى اتخذت شكلا متطورا وزخما ملحوظا بداية من مايو ١٩٥٥م، وذلك فى

محاولة لفهم أوضاع العمال المصريين وطبيعة حركتهم على أمل إيجاد ثغرة يمكن استغلالها فيما بعد إذا وصلت العلاقة مع النظام إلى حد القطيعة.

الخاتـمة:

هناك سـؤال تمثـل الإجابة عليه ردا منطقيـا على القضايا التى طرحـت أهدافا لهذه الدراسة وهو:

إلى أى مدى نجحت الوثائق الأمريكية فى التأريخ لأوضاع عمال مصر عام ١٩٥٥م؟

نجحت هذه المجموعة الوثائقية بالفعل فى التأريخ لأوضاع العمال حيث أولت اهتماما خاصـا برصد مجمل قضايا العمل والعمال. كما تناولت اتصالات رجال السـفارة بعدد من ممثلى الحكومة والقيادات النقابية. وخلصت من ذلك إلى الحقائق التالية:

- النجاح النسـبى لمشـروعات الضمان الاجتماعى فى تحسين أوضاع العمال وإن لم تحقق أغلب طموحاتهم. وفى مقابل ذلك كانت هناك حالة تذمر واضحة من جانب أصحاب العمل وشـركات التأمين المحلية والأجنبية ، جـراء القيود القانونية والتكاليف الزائدة لهذه المشـروعات. إضافة إلى محاولة السـلطة انتزاع الدعم السياسى من نقابات العمال ثمنا للموافقة على هذه المشروعات وإصدارها فى صورة قوانين.
- حدوث ارتفاع واضح فى تكاليف المعيشـة مع ضعف القوة الشرائية. فى وقت تجاهلت فيه السـلطة مطالب رفع الأجور المتدنية فى الأسـاس والتى شهدت اختلالا واضحا فى المجالـين الصناعى والزراعى وتبعـا للمنطقة وصاحب العمـل[٥٨]. ومحاولة علاج هذا الوضع بفرض سيطرة أكبر على الإيجارات وبعض السلع الغذائية.
- التأثير السـلبى للزيادة الكبيرة فى عدد السكان على أوضاع العمال حيث أضافت حوالى ٣٢٠ ألف فرد سنويا إلى قوة العمل. وبخاصة مع نجاح مشروعات الحكومة فى مجالات الرعاية الصحية التى خفضت من عدد الوفيات.
- تفاقـم مشـاكل البطالة وضعف التوظيـف كنتيجة طبيعية للزيادة السـكانية وانخفاض الاسـتثمارات. وفصل أعداد كبيرة من العمال من جانب المؤسسات الرأسمالية وبخاصة الأجنبية منها باعتبارها عامل ضغط على حكومة الثورة.
- نجاح الحكومة جزئيا فى التعامل مع قضية البطالة وذلك بإصدار تشريعات تمنع فصل العمال دون سند قانونى مع توفير إعانات بطالة وخدمات اجتماعية لهم. ووضع خطط

لنقل العاطلين إلى منطقة السد العالى وغيرها من المشروعات العامة والمصانع التى بدأت إنشاءها خاصة تلك التى تستخدم العمالة الكثيفة، مع الاهتمام بالمدارس الليلية ومراكز التدريب الفنى والتحويلى للعمال.

- إعادة تسمية وتنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل اعترافا من الحكومة بالأهمية المتزايدة لشؤون العمل والعمال، ونجاحها فى إعداد وإصدار بعض القوانين التى حققت العديد من طموحات العمال، إضافة إلى نشر مراكزها ومكاتبها على نطاق واسع فى الريف والحضر للارتقاء بالأوضاع الصحية والاجتماعية للعمال.

وعلى الرغم من هذه النجاحات فقد ظل ينظر للوزارة باعتبارها جهة فنية فقط بعيدا عن العمل السياسى الذى استأثر به قسم النقابات بهيئة التحرير.

- النشاط الواضح للحركة النقابية حيث بلغ عدد النقابات العمالية المسجلة عام ١٩٥٥م «١٤٦٩» نقابة يجمعها ٢٨ اتحادا عاما بعضوية إجمالية «٤٤٦» فردا يسددون اشتراكات إجمالية قدرها ٢٥٠ ألف جنيه مصرى سنويا، تأتى فى مقدمتها من حيث الأهمية نقابات عمال البترول والتجارة والكيمياء، فى حين تأتى النقابات الزراعية فى المؤخرة لكونها صغيرة وغير مؤثرة على الرغم من التشجيع الكبير الذى تتلقاه من السلطة.
- نجاح النظام فى استمالة عدد كبير من زعماء العمال وتدخله المباشر فى اختيار القيادات العمالية تبعا لدرجة ولائهم له والتعامل بقسوة مع العناصر المعارضة، وذلك من خلال قسم النقابات بهيئة التحرير ورئيسه عبد الله طعيمة.
- إن العلاقة بين السلطة والحركة العمالية قد تحددت بناء على رغبة الأولى فى الحصول على التأييد الشعبى الواسع من الطبقة العاملة، ورغبة الثانية فى تحقيق أكبر قدر ممكن من المطالب الفئوية والامتيازات السياسية والاستقلالية الكاملة بعيدا عن السلطة، وهى الأمور التى ظل أغلبها دون حسم خلال عام ١٩٥٥م.
- استمرار تجاهل الدولة لمطالب الحركة العمالية الملحة وفى مقدمتها تأسيس اتحاد عام لنقابات العمال وحق الإضراب والتظاهر، وأثر ذلك فى توتر العلاقة بين الجانبين.
- اهتمام الحركة العمالية بالنشاط الدولى بدافع وتأييد قويين من عبد الله طعيمة، والنجاح فى تأسيس الاتحاد العام للعمال العرب بالتعاون مع سوريا كخطوة أولى نحو اتحاد أفروآسيوى محايد يوازن الاتحادين الشرقى والغربى للعمال؛ باعتبار أنه أحد الوسائل لكسب نفوذ ودور سياسى كبيرين للنظام المصرى على الساحة الدولية.

أما عن الولايات المتحدة وعمال مصر فالمؤكد أنه على الرغم من التوتر الشديد فى العلاقة بين الولايات المتحدة والنظام المصرى عام ١٩٥٥م؛ فقد حافظ الجانبان على حد أدنى من التعاون بحيث استمرت المؤسسات الأمريكية فى تقديم العون والمساعدة الفنية لخطط الحكومة فى المجالات الاجتماعية. كما استمرت السفارة الأمريكية فى متابعتها الدقيقة لكافة شؤون مصر الداخلية ومن بينها بطبيعة الحال أوضاع العمال كما أوضحته مجموعة الوثائق المستخدمة فى هذا البحث.

□□□